

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منتدى المنظمات غير الحكومية النسائية في فيرغيزستان،
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301213 301213 13-59955X (A)



البيان

يجب أن يكون تمكين المرأة وحقوق المرأة جزءاً من خطة التنمية.

وفي قيرغيزستان، لا يوجه اهتمام سياسي ومالي كافٍ للقضايا التي تهم المرأة. وعلى الرغم من الالتزامات المتعهد بها لم تُعالج الدولة ولا الجهات المانحة احتياجات المرأة بوصفها أهدافاً إنمائية وذات أولوية.

ففيما يتعلق بالأهداف ٣ و ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، هناك نقص في التمويل لإعمال حقوق المرأة وتلبية احتياجات المرأة، ونقص في التمويل من جانب الدولة والجهات المانحة لخطط العمل الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، ونقص في الموارد المالية اللازمة للبرامج والمشاريع التي تضطلع بها المنظمات النسائية. ولا تُترجم التزامات الدولة وتعهداتها إلى تمويل. ففي قطاع الصحة، على سبيل المثال، لم تمويل الدولة البرنامج الذي تبلغ قيمته ٤٧ مليون دولار المعتمد في عام ٢٠٠٨ لإدخال تحسينات على الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة بهدف تخفيض معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال.

وتمكين المرأة ليس أمراً واسع الانتشار. فالتمكين السياسي قاصر على التمثيل في البرلمان الوطني فقط. والأهداف الإنمائية للألفية المتصلة باحتياجات المرأة لم تتحقق بالكامل في قيرغيزستان. وفي حين زاد عدد النساء في البرلمان الوطني، فإننا نرغب في توجيه الاهتمام إلى أن تمثل المرأة في الهيئات المنتخبة المحلية وفي المناصب الرفيعة المستوى أبعد ما يكون عن أن يُشكل كتلة حرجة تجعل لصوت المرأة أثراً فعالاً وملحوظاً على التنمية. ويقتصر التمكين السياسي والاقتصادي على مشاريع قليلة، ولا يُشكل جزءاً من البرنامج السياسي والمالي للدولة ولا للجهات المانحة. ويحاول الانخفاض في تمثيل المرأة الريفية في هيئات صنع القرار دون إدراج قضايا المرأة في الخطط المحلية والسياسية. وقد كان لذلك أثر سلبي كبير، كما يتجلى في اختفاء أغلبية دور الحضانة في القرى. وفضلاً عن ذلك، تُركت المرأة دون أن تُتاح لها الفرص للحصول على وظائف لائقة.

وفيما يتعلق بتوفير التعليم للفتيات، كان هناك هبوط حاد منذ عام ١٩٩١ في عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس. ففي عام ٢٠٠٩، كان هناك ٦٦ ٠٠٠ طفل غير مقيد بالمدارس؛ وليست هناك بيانات مُصنفة بحسب نوع الجنس.

وفيما يتعلق بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ثبت أن فرص الشراكة غير متاحة للمنظمات النسائية، مما جعل المرأة متخلفة عن عملية صنع القرار بشأن تنمية البلد؛ ولا يتم بناء القدرات لا للمرأة ولا للمنظمات النسائية كشركاء على قدم المساواة في التنمية.

وفيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، لم يتم إنفاذ القوانين القائمة و لا أوامر الدولة المقصود بها حماية المرأة من العنف. ولم يتم إنشاء مركز حكومي لمواجهة الأزمات في قيرغيزستان. ولم تُهيئ الدولة بيئة تشعر فيها المرأة بالأمان والثقة في أن مطالباتها ستستحث اتخاذ إجراءات مناسبة.

وليس هناك برنامج أو آلية مستدام أو ذو تمويل جيد لوقف اختطاف العرائس. ولا تتاح لضحايا اختطاف العرائس سبل الحصول على استشارات قانونية وتأهيل نفسي بالمجان. ونادرا ما تُطبق القوانين بصورة فعالة ضد الجناة.

ولم تُدرج المعايير التي تنظم العقوبة على التحرش الجنسي ضمن التشريعات القيرغيزستية. وتعدد الزوجات فعل يُعاقب عليه القانون، ولكنه أصبح واسع الانتشار وليست هناك حالات فرضت فيها العقوبة الجنائية على مرتكبه.

وبمثل إتاحة سبل وصول المرأة إلى العدالة تحديا متناميا. إذ أن العوائق التي تتخذ شكل البيروقراطية، والفساد، والقوالب النمطية، وإحجام هيئات إنفاذ القوانين عن معالجة قضايا حقوق المرأة تحد من سبل وصول المرأة إلى العدالة.

وسبل وصول النساء ذوات الإعاقة إلى العدالة محدودة. ولا ييسر دخول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق.

ولا تزال النساء والفتيات الفقيرات في المناطق الريفية خارج نطاق البرامج والخطط والميزانيات الرئيسية لأغلب الجهات المعنية بالتنمية.

وهناك ثقافة أبوية، وأغلب موظفي الدولة وموظفي إنفاذ القانون يظهرون أنماط سلوك أبوية في تعاملهم مع حقوق المرأة. ويشتد العنف ضد المرأة في قرى قيرغيزستان نتيجة لأصولية دينية متنامية.

ونحن ندعو إلى التعهد بالتزامات قوية يتوافر لها تمويل جيد مقرونة بإطار رصد قوي ومؤشرات واضحة لضمان إعمال حقوق المرأة وتعزيز دور النساء بصفتهم عوامل للتغيير في قيرغيزستان. وينبغي إدراج النساء ومنظماهن كشركاء في التنمية.

وندعو إلى اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لتمكين المرأة على جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك تخصيص حصة للمرأة نسبتها ٣٠ في المائة.

ويلزم وضع برنامج حكومي خاص لدعم مباشرة المرأة للأعمال الحرة، لا سيما في المناطق الريفية. ويجب أن تعترف الدولة والمؤسسات المالية بالمرأة وتدعمها. وينبغي أن يكون

توفير العمل اللائق للمرأة أحد أولويات التنمية. ويجب كفالة مشاركة المرأة في صنع القرار في المجالين الاقتصادي والمالي.

وينبغي تحسين اعتراف جميع شركاء التنمية بالمنظمات النسائية ودعمها لها وتمكينها.

وينبغي أن يكون تمكين المرأة وحقوق المرأة جزءاً من الأهداف الإنمائية لما بعد

عام ٢٠١٥.